مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: العنف المجتمعي وعلاقته بالقوانين، ومؤسسات التنشئة، والضغوط العامة من وجهة نظر الطلبة الجامعيين
اسم الكاتب: د. هاشم محمد الطويل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8807
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 23:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العنف المجتمعي وعلاقته بالقوانين، ومؤسسات التنشئة، والضغوط العامة من وجهة نظر الطلبة الجامعيين

د. هاشم محمد الطويل
كلية الآداب - جامعة الحسين بن طلال
معان - الأردن

تاريخ الاستلام 26-01-2011 **تاريخ القبول 12-06-2011**

الملخص
هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين العنف المجتمعي والقوانين، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، والضغوط العامة (الاجتماعية - الاقتصادية) من وجهة نظر عينة من طلبة جامعة الحسين بن طلال. تكونت عينة الدراسة من (486) طالبًا وطالبة من الطلبة المسجلين في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2009/ 2010، وتم تطبيق أداة قياس مكونة من (61) فقرة من نوع (ليكرت) الخماسي بعد التحقق من دلالات صدقها وثباتها. وأظهرت النتائج أن الطلبة يرون أن عوامل التنشئة الاجتماعية تُسهم في شيوع العنف المجتمعي أكثر من عوامل الضغوط العامة (الاجتماعية - الاقتصادية)، وعامل القوانين. كما تبين وجود أثر دال إحصائيًا لمتغيري الجنس والمستوى الدراسي في وجهات نظر الطلبة، لعوامل شيوع ظاهرة العنف المجتمعي. وقد نُوقشت النتائج في ضوء الأدب النظري والدراسات السابقة، وقدمت التوصيات المناسبة.
الكلمات الدالة: العنف المجتمعي، القوانين، مؤسسات التنشئة، الضغوط العامة، الأردن.

المقدمة:

يُنظر إلى سيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية على أنها من أبرز مقومات الاندماج الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، التي يمكن أن تحقق للجماعات المختلفة شعورًا بالأمن والاستقرار، حيث إن الأمن هو الهاجس الرئيس الذي يشغل السياسيين، والاجتماعيين، وصناع القرار، والمواطنين بمختلف شرائحهم ومكوناتهم، وهنا يأتي أثر مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تنمية القيم المرتبطة بالوحدة الوطنية والأمن والاستقرار، وما يقع على عاتقها بمختلف مؤسساتها، ومدى تأثيرها في المجتمع لدى الشرائح الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع المحلي من أهمية كبرى، إضافة إلى خطورة الدور الذي يمكن أن تقوم فيه (المالكي، 2008).

ونجد على مدى التاريخ شواهد تدل على لجوء الإنسان إلى العنف، استجابة لانفعالاته من الغضب والخوف (الجعفراوي، 2002، 523). فهو أمر مُصاحب للمجتمعات الإنسانية منذ نشأتها (جلبي، 1998، 29). ولا ينشأ من فراغ، وإنما هنالك بنية مجتمعية تفرزه وتشكل إطاره، وتمنحه المضمون والمعنى، إيمانًا بأن هنالك أسبابًا نوعية ترتبط بأشكال العنف ومظاهره المتعددة، كما أن هنالك أسبابًا عامة ومشتركة تدفع إلى ظهور (حالة عنف) في مجتمع ما، وقد تنتهي إلى تداعيات شاملة (الكردي، 2002، 359). فمن المعلوم أن قواعد القانون ليست هي الوحيدة التي تُنظم علاقات البشر في المجتمعات، وتوضح لهم سُبل سيرهم وسلوكهم، فهناك قواعد أُخرى لها دورٌ لا يقل شأنًا عن الدور الذي تلعبه القواعد القانونية، كالقواعد الأخلاقية والآداب العامة (أبو الطيف، 1983). كما أن سلوك الناس مُحدد بعدد من العوامل المرتبطة بزوالهم وأحوالهم الأسرية والنسق والبناء الاجتماعي، وفي البيئة الاجتماعية والثقافية الكبيرة، بحيث يُمكن أن تنتج المواقف العنيفة عن التفاعل بين العوامل الشخصية والموقفية والاجتماعية والسياسية والثقافية (Carlson ,1997).

وميزت منظمة الصحة العالمية بين ثلاثة أنماط من العنف، وهي: العنف الموجه للذات (الانتحار أو الانتهاك)، والعنف بين الأشخاص (عائلي أو مجتمعي)، والعنف الجماعي (اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي) (البداينة، والطراونة، والعثمان، وأبو حسان، 2009، 43). أما قاموس أكسفورد (Oxford) فعرّف العنف على أنه ممارسة القوة لإنزال الضرر بالأشخاص أو الممتلكات، وكل فعل أو معاملة تتصف بهذا تُعتبر عنفًا، وكذلك المعاملة التي تميل إلى إحداث ضرر جسماني أو تتداخل في الحرية الشخصية (Wilsin,1970,22). كما أنه العدائية والغضب الشديد عن طريق القوة الجسمية الموجهة نحو الأشخاص أو الممتلكات (جابر وكفافي، 1996، 4138). وعرّفه بيومي المشار إليه في (الخولي، 2006، 43) على أنه سلوك عدواني بين طرفين متصارعين يهدف كل منهما إلى تحقيق مكاسب معينة، أو تغيير وضع اجتماعي معين، وهو وسيلة لا يقرها القانون.

أما مؤتمر الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري المنعقد في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام 2002م، فقد عرّف العنف على أنه كل فعل مادي أو معنوي سواء أكان بصورة مباشرة أو غير مباشرة، يتضمن إيقاع الأذى البدني أو النفسي أو كليهما بالفرد (الذات أو الآخر)، أو الجماعة أو المجتمع بما يشمله من مؤسسات مختلفة. ويتخذ العنف أساليبًا معنوية متنوعة كالتهديد والترويع والنبذ، أو مادية كالتشاجر والاعتداء على الأشخاص والممتلكات والانتهاك الجسدي، أو معنوية جسدية في آنٍ واحد (الكردي، 2002، 179).

واعتمدت الدراسة الحالية تعريف أحمد جلال عز الدين المشار إليه في (الخولي، 2006، 37 - 38)، الذي ينص على أن العنف هو "الاستخدام الإنساني للقوة بغرض إرغام الغير وإخافته وإرعابه، أو الموجه إلى الأشياء بتدميرها أو إفسادها أو الاستيلاء عليها، ذلك الاستخدام الذي يكون دائمًا غير مشروع ويُشكل في الأصل جريمة".

إن قضية العنف قضية معقدة ومتشعبة، تحتاج إلى المزيد من الدراسات والبحوث النفسية والتربوية والاجتماعية، والأمنية، والقضائية، والقانونية (العيسوي، 1996، 218). فسنين الاستبداد الطويلة وسياسات التنشئة المُتَّبَعة قد ولدت قابلية الخضوع لدى شريحة واسعة من الناس (وهو ما سماه الكواكبي باستمرار الاستعباد)، ولكن يبقى لهذه القابلية حدود، ويبدو أن هذه القابلية قد وصلت حدودها القصوى في أحيان كثيرة على امتداد هذا الوطن، وذلك ما يُفسر تنامي حالات العنف والصراع، حيث تغيب قيم المشاركة وتُعطل مؤسساتها ويبقى ما هو شكلي منها، وغير قادرة على إدارة الحوار وتجسير الفجوة بين المواطن والنظام السياسي (إبراهيم، 1999).

النظريات المفُسرة للعنف:

يُرجع البعض العنف إلى أسباب نفسية سيكولوجية، ويرده آخرون إلى موروثات المملكة الحيوانية، ويذهب فريق آخر إلى تفسيره من خلال العوامل الإدراكية، ويمكن حصر الاتجاهات المختلفة كالتالي: بالعدوانية الغريزية للطبيعة البشرية، والتعصب السيكولوجي، والفيسيولوجية العصبية، والانفجار السكاني، والاضطهاد والإحساس بالظلم، والآثار السلبية للتقدم العلمي والتكنولوجي، والتفاوت في الجوانب المتعلقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا يمكن إرجاع العنف إلى عدة أسباب منها الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، والإعلامي، والنفسي، والقانوني/ الأمني (يوسف، 2002، 1147).

وأما النظريات المفسرة لظاهرة العنف فمنها نظرية الأدوار التي تهتم بالعلاقة بين طبيعة أداء الأدوار داخل الأسرة وعلاقتها بظهور العنف لدى الأبناء، ونظرية التعلم التي تُلقي الضوء على بعض العوامل المُرتبطة بالسلوك العدواني أو العنف، أما نظرية الضغط أو المشقة فتقوم على افتراض أن الضغوط الحياتية تعمل بمثابة مثيرات خارجية تؤثر في بعض العمليات النفسية التي قد تدفع الشخص إلى السلوك العدواني، ونظرية الأنساق الاجتماعية التي تنطلق من البحث في حاجات الأفراد وقدراتهم ومهاراتهم داخل المجتمع التي تتشكل كنسق اجتماعي، يعمل على تلبية حاجات الفرد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، أما نظرية ثقافة العنف فتطورت من خلال البحوث التي أجريت على السلوك العنيف والإجرامي لدى بعض فئات المجتمع، في حين أن نظرية الصراع الاجتماعي استمدت أصولها من الماركسية التي تعتبر أن التناقض بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج هو المولد الأساسي للصراعات في المجتمع (زايد وآخرون، 2002).

أشار الحسن (2008)، إلى ثلاثة أطر نظرية لدراسة العنف هي: الصراع بين القوى السياسية والدينية والاجتماعية، ونظرية الإحباط والعدوان، ونظرية كبش الفداء. أما الخولي (2006)، فتحدث عن نظريات الضغط البيئي، والحرمان البيئي، والنظرية الحلزونية، والتطهير أو التنفيس، والنظرية التقليدية، ونظرية الانفعالات النظرية السلوكية، والوظيفية، ونظرية الثقافة الفرعية للعنف، ونظرية

الأدوار- والمزاج العدواني (تأثير الحوافز أو المثيرات)، ونظرية الضبط، ونظرية استهداف العنف، والتعلم الاجتماعي، والنظرية الإحباطية، ونظرية الصراع. تنطلق هذه الدراسة من أن العوامل التي قد تؤدي إلى العنف مشتقة من الضغوط العامة (اجتماعية - اقتصادية)، والعوامل المرتبطة بالحكومة والقوانين، إضافة إلى العوامل المتعلقة بمؤسسات التنشئة والإعلام.

العنف في الأردن:

وضع المُشرع الدستوري الأردني مبدأ المساواة أمام القانون في مكان الصدارة في الفصل الثاني من الدستور المخصص لحقوق الأردنيين وواجباتهم (العضايلة، 2003). فالمجتمع الأردني يمر بمرحلة تحولات جذرية كبرى في البيئة الداخلية والخارجية، ولم تعد البيئة الخارجية تتوقف على البيئة المحلية، بل تعدَّتها إلى البيئة الكونية، وتمس هذه التحولات والتغيرات نظام القيم والسلوك لدى المواطنين وخاصة الشباب، مما ظهر على شكل بروز عوامل خطورة متوافقة مع التغييرات التقنية الاجتماعية والثقافية التي يمر بها المجتمع، فظهرت عوامل الخطورة (Risk Factors) مثل العنف الجامعي والجماعي (الشجار العشائري)، والتحرش الجنسي، وسوء استخدام العقاقير والمخدرات والكحول، وتوظيف التقنيات الحديثة في كثير من المخالفات (البداينة، والطراونة، والعثمان، وأبو حسان، 2009، 40).

ويظهر داخل الجماعات الاجتماعية المختلفة تجمعات وتكتلات تتغلغل في حياة الجماعة ومناشطها، مما يجعلها قادرة على التدخل في صياغة نظامها القانوني والأخلاقي وتشكيله وفق مصالحها الخاصة، التي كثيرًا ما تكون متعارضة إن لم تكن متناقضة ومصالح الكل الاجتماعي (أبو زيد، 1980)، فالعنف يكثر في أجواء الجمود غير المرنة للتشريعات (البداينة وآخرون،، 2009، 49). كما قد تكون الخبرة الحياتية كفيلة بتفسير ميول الفرد المسالمة أو العنيفة، لأنها تتضمن عملية التنشئة ومنظومة القيم التي يتم غرسها في الإنسان عبر سنين حياته، بدءًا من علاقاته بأسرته مرورًا بعلاقته بالمجتمع وانتهاءً بالعالم الخارجي، ومدى توافقها وانسجامها ليتمكن الفرد من التكيف والرضا تجاه النظام السياسي والمجتمع الذي يعيش فيه والعالم من حوله، فخبرته الحياتية قد تؤكد معرفته وفهمه بالنظم والمؤسسات والتشريعات من حوله، وهل هي عادلة وأخلاقية وكفيلة بإنصافه، أم جائرة ومتحيزة ومتعدية على حقوقه بدءًا بمؤسسة الأسرة مرورًا بالدولة والقانون، وانتهاءً بالنظام الدولي، بحيث أصّلت لديه قيم التمرد والرفض وخيار العنف باعتباره الوسيلة الوحيدة لاستعادة حقوقه وإثبات وجوده (لوتاه، 2003)، فشعوره بالقهر الاجتماعي، وعدم المساواة الشخصية والنبذ الاجتماعي واغتصاب الحقوق واختلاف اللغة أو القهر اللغوي، وعدم العدالة في بعض المواقف الإدارية والتربوية والقانونية، عوامل مولدة للعنف والعدوان الفردي أو الاجتماعي (العيسوي، 1996، 220)، كما أن أخطر ما يتعلق بالعنف المجتمعي، المبررات التي ترافق فاعليه وتقدير الدور الذي مارسوه. حيث يُنظر إليهم على أن الحل النهائي لكل أنواع القهر يكون بأيديهم، ويصل إلى حد خلق وجهة نظر عامة مناسبة لهم، وإنكار كل ما لا يناسبهم أحيانًا (بستيلو، 1995، 23). فالفرد يلجأ إلى السلوك غير العادي في حال فشله في الحصول على ما يريد بالطرق العادية أو المشروعة (Homans,1972).

إن تفعيل دولة الحق وسيادة القانون، إنجازٌ لا مفر منه للخلاص من معضلة التطرف والعنف (المشيشي، 2004)، لأن التفاوت في الجوانب الحياتية المختلفة بين الناس يُعد السبب الكامن وراء أعمال العنف (حريز، 1996، 50). وتؤكد السيد (2002، 1220) أن العنف يعود إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت في المجتمع، والتي أدت إلى حالة من القهر والإحباط واليأس، بحيث تدفع الأفراد في النهاية إلى المزيد من العنف. أما ليله (2002، 265)، فيُرجع العنف إلى الحالة الاقتصادية والتهميش الاجتماعي الذي يُفرض على بعض الفئات الاجتماعية.

لاقت ظاهرة العنف المجتمعي في الأردن اهتمام العديد من الباحثين والدارسين في مجال علم الاجتماع وعلم النفس والعلوم الأمنية الشرطية من خلال ورش العمل، والندوات، والمؤتمرات التي تبنتها مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، ففي ندوة "واقع العنف المجتمعي في الأردن" التي عُقدت في عمان لمناقشة نتائج الدراسة الشاملة حول العنف المجتمعي في الأردن، وأجريت بدعم من صندوق دعم البحث العلمي في الأردن، أكد سمو الامير الحسن بن طلال على أن الفقر والإحباط أسبابٌ مؤدية للعنف، وأن الأسباب القانونية الخاصة بمظاهر العنف المجتمعي تتمثل إما في إجراء المعاملة مع المواطن، أو في تحقيق ما يصبو إليه المواطن من الدولة، أو من أجهزة الأمن، أو إجراء المعاملة في دائرة مهمة. وأكد القائمون على الدراسة أن البطالة والإحباط السياسي والاجتماعي كانا عاملين هامين في الشكل والتعبير الذي أخذته تلك المشاجرات التي بلغت (752) مشاجرة منذ عام 2009 إلى نهاية أيار 2010[1] . وأشارت الإحصاءات الرسمية إلى أن هذه الظاهرة في حالة تنامي مستمر، حيث تشير السجلات الصادرة عن مديرية الأمن العام أن حجم الجريمة في الأردن عام 2009 بلغ (46720) جريمة، في حين يصل العدد إلى (74383) إذا أضيفت إليها الجرائم البسيطة (شتيوي، وخيري، والصمادي، وأبو عرابي، وكرادشة، 2010). كما أن (46.3 %) من مرتكبي العنف في الأردن عام 1998 يعيشون في الأحياء الفقيرة والقديمة من المدن، وأن غالبيتهم من الشباب ويعانون من البطالة التي تُعد أحد أسباب العنف (علي، 2006)، التي بلغت حسب الإحصاءات الرسمية (13.1 %) في الربع الأول من عام 2011 مقارنة مع (12.4 %) في الربع الأول من عام 2010، تركزت معظمها بين المتعلمين (ثانوية فأعلى) حيث بلغت (54.8 %)، وبلغت للفئات العمرية من 15 - 24 (64.6 %) (دائرة الإحصاءات العامة، 2011)، مما يتطلب مواجهة هذه الظاهرة باتباع الإجراءات الوقائية والعلاجية المناسبة، بهدف تحقيق الأمن والأمان لأفراد المجتمع. كما أظهرت دراسة المواجدة (2010) أن أبرز العوامل المؤدية للعنف العشائري في الأردن مرتبطة ببعض العوامل الاجتماعية مثل الثأر، وقضايا الشرف، وكذلك بعض العوامل الاقتصادية مثل الفقر والبطالة، إضافة إلى بعض العوامل الحكومية مثل الانتخابات والقوانين والأنظمة والتشريعات. مما يؤكد أهمية الدراسة الحالية التي تبحث بشكل تفصيلي في أسباب العنف المجتمعي من وجهة نظر الطلبة الجامعيين.

أثر المؤسسات في العنف:

يرتكز الدستور الأردني على مفهوم القانون، مع التأكيد على المكانة للدين الإسلامي في بعض الظروف من غير تمييز بين ما يدخل في العبادات، أي صلب الدين، وما يتعلق بالمعاملات، أي

العلاقات الدنيوية الصرفة سواء بين العباد أو مع الحكام، إضافة إلى الإقرار بوجود أعراف وتقاليد ومفاهيم اجتماعية لا صلة لها بالقانون الوضعي أو الدين، الأمر الذي قد يؤدي إلى التباعد ومن ثم إلى الاحتكاك. كما يؤدي الحرمان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وغياب الدولة والتنشئة إلى العنف (العدوي، 2002، 429).

إن عدم تفهم حقيقة ما وصل إليه الحراك الشعبي، كان السبب المباشر في الاضطرابات الشعبية في العديد من الدول، التي قُمعت في بعض الأحوال أو تمت الاستجابة لمطالبها، وفي بعض الحالات الأخرى لم تهدأ الأوضاع إلا بعد إحداث تغييرات شاملة، مست أولئك الذين غفلوا أو تغافلوا عن رصد وتتبع حركية الرضا الجماهيري، إما تعمدًا لفرط الثقة، أو غفلًا لسوء الفهم والتقدير، وإما إهمالًا للجهل بأصول اللعبة السياسية ومخاطرها (نجيب، 1998). فتوافر الأمن في مجتمع ما، يتضمن تمتع الفرد في هذا المجتمع بالإحساس والشعور بالأمان، وأن المجتمع لديه من الوسائل والإمكانيات التي يستطيع أن يلجأ إليها لحمايته من أية اعتداءات أو ردها في حالة وقوعها، ولتحقيق ذلك لا بُد من وجود أجهزة أمنية وقضائية قادرة على وقاية الأفراد من الجريمة قبل وقوعها، واكتشافها بعد وقوعها وضبط مرتكبيها وتقديمهم للمحاكمة العادلة، أو إزالة آثار الجريمة، لأن الأمن والتنمية هما ركيزتا الرفاهية الحقيقية، فاختلال الأمن، أو عدم كفايته لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي يؤثر سلبًا في التنمية (الراهون، 1998). فالأمن والتنمية على الرغم من أهميتهما إلا أنهما غير قادرتين على تحقيق ما يطمح إليه الإنسان، لأن الرفاهية الحقيقة تكمن في التنمية المصحوبة بالأمن، والشعور بالاستقرار والسكينة والإحساس بأن حياة الفرد وعرضه وماله ليست في خطر (عبد الله، 1998)، حيث يتفاعل الرأي العام مع الإجراءات والمواقف التي تتخذها السلطات الحاكمة، بالإضافة إلى الأحداث الداخلية والخارجية التي تمس كيان أفراد الشعب ووجدانه بمختلف فئاته وطوائفه، ويتأرجح هذا التفاعل ما بين الرضا والسخط وعدم المبالاة (نجيب، 1998). كما يمكن أن يرجع العنف إلى قنوات التنشئة الاجتماعية سواء تلك التنشئة التي تُمارس في الأسرة، أو تلك التي تقوم بها وسائل الإعلام المختلفة (نصر، 2003، 111)، وما تتضمنه من برامج يكون للعنف المكان الأوسع فيها، لا سيما تلك المشاهد التي تُمجد العنف وتعطيه قيمًا عليا، كما أن مشاكل التفكك الأسري، وشعور الفرد بأنه مُهمش وغير ذي معنى، تُسبب جميعها العنف (شكور، 1997، 38). لأن الأطفال والبالغين يتعلمون من وسائل الإعلام السلوك العدواني بنفس الطريقة التي يتعلمون بها المهارات المعرفية والسلوكية من الوالدين والأسر والرفاق والمدرسة وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية (Bandura, 1965).

أفادت نتائج الاستطلاع الذي أجراه مركز عالم المعرفة لاستطلاعات الرأي ذات العلاقة في معالجة ظاهرة العنف ونُشر بتاريخ 10/ 1/ 2006، أن الأردنيين يفضلون وبشكل واضح اتباع أسلوب التوعية وبخاصة للشباب بنسبة (2،25%) كأفضل علاج لاحتواء ظاهرة العنف، كما جاء الأسلوب الأمني، أي الأسلوب المباشر بمرتبة أدنى من أسلوب التوعية وبنسبة (2،21%)[2].

الدراسات السابقة:

تم تقسيم الدراسات التي تناولت العنف بأشكاله المختلفة إلى ثلاثة أقسام، الأول يتضمن الدراسات

التي أُجريت في المجتمع الأردني، وتضمن القسم الثاني الدراسات التي أُجريت على المجتمعات العربية، وأخيرًا تلك التي أجريت على المجتمعات الأجنبية:

الدراسات الأردنية:

من أهم الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة:

دراسة شتيوي، وخيري، والصمادي، وأبو عرابي، وكرادشة (2010) حول العنف المجتمعي في الأردن، التي أجريت بإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية/ صندوق دعم البحث العلمي. وأوضحت النتائج أن أهم شكل للعنف المجتمعي في الأردن هو المشاجرات الجماعية التي تبدأ عادة بخلافات أو مشكلة بين شخصين لتتطور لاحقًا إلى مشاجرة جماعية بين أفراد الأطر المرجعية (العشيرة أو المنطقة) التي ينتمي إليها الأشخاص المختلفون، وعزت الدراسة الأسباب والعوامل التي أسهمت في العنف المجتمعي إلى الدور المتنامي للأطر التقليدية كالعائلة والعشيرة ومسقط الرأس، كما أن استمرار العمل بالعرف العشائري دون اختصاص قضائي كما كان في السابق وتوسع استخدامه في كثير من القضايا غير العشائرية أدى إلى توسع هامش أعراف المجتمع على حساب القانون وهيبته، كما أن المشاكل التي يعاني منها الشباب الأردني كالبطالة، والإحباط السياسي، والاجتماعي، والنفسي، كانت عاملاً مهمًا جدًا في انتشار هذه الظاهرة، إضافة إلى ضعف الثقافة القانونية لدى المواطنين، وعدم الثقة بتطبيق القانون بالتساوي، أدى إلى عدم احترام القانون والتطاول عليه.

كما قام البداينة، والطراونة، والعثمان، وأبو حسان (2009) بإجراء دراسة شاملة حول عوامل الخطورة في البيئة الجامعية لدى الشباب الجامعي في الأردن، على عينة قوامها (4000) طالبًا وطالبة من طلبة الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، بهدف تحديد عوامل الخطورة لدى الشباب الجامعي على مستوى الفرد بشكل عام، وعلى الأسرة والمدرسة والجامعة والمجتمع المحلي على وجه الخصوص. وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: ترى الغالبية العظمى للعينة أن هناك أهمية كبرى لكل من قيم الأمن ومحاربة الجريمة واحترام حقوق الانسان، والديموقراطية والحرية، ومحاربة الفساد، كما احتلت قيم المشاركة السياسية للناس نسبة متوسطة، وسجلت قيمة مشاركة الناس قرارات الحكومة أدنى نسبة. كما احتلت المؤسسات الدينية والأمنية والعسكرية أعلى النسب في ثقة العينة كمؤسسات وطنية، في حين جاءت الحكومة بنسبة متوسطة، أما الأحزاب والتلفزيون فكانت ثقة أفراد العينة بها متدنية. وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لمقاومة عوامل الخطورة في المجتمع المحلي، فقد أفاد (57%) من العينة أن الجهود غير كافية، واحتل المسجد (دور العبادة) أعلى النسب في تلك الجهود المبذولة، تلاه الجيران فالمدرسة، وجاءت الأسرة أدنى القائمة من حيث دورها في مقاومة الخطورة.

أما دراسة عبد الله، وأبو فخيدة (2009) بعنوان اتجاهات طلبة جامعة القدس نحو العنف الجامعي، التي هدفت إلى إلقاء الضوء على أهم مظاهر العنف ومدى انتشاره لدى عينة من طلبة جامعة القدس، ومعرفة المتغير الذي يتنبأ بالعنف في الجامعة. أوضحت نتائجها أن (39.2 %) من الطلبة لديهم درجة عالية من العنف، وأن (13.8 %) لديهم درجة منخفضة، في حين أن (46.9 %) لديهم

درجة متوسطة. كما بينت النتائج أن الطلبة الذكور لديهم درجة عالية من العنف مقابل الاناث، في حين لا توجد فروق دالة لمتغير الكلية (أدبي، علمي).

وحول أسباب العنف الجامعي والحلول المقترحة من وجهة نظر طلبة جامعة إربد الأهلية، التي أجراها كل من ضمرة والأشقر (2009) تبين أن التعصب العشائري، والتصرفات التي تسبق الانتخابات الطلابية، والفتنة، وتناقل الإشاعة بين الطلبة، وغياب الوعي لديهم نحو قوانين الانضباط داخل الجامعة تُعد من أهم الأسباب المولدة للعنف، كما دلت النتائج على أن قيام الأمن الجامعي بواجباته، وإقامة العلاقات الإيجابية بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وتعلم الطلبة طرق حل المشكلات، وتطبيق القوانين الخاصة بالانضباط على الطلبة المخالفين بشكل حازم من أكثر الإجراءات التي تقلل من العنف، ولم تظهر دلالة إحصائية لمتغيري الجنس أو السنة الدراسية في أسباب العنف والحلول المقترحة.

وأجرى عيروط (2009) دراسة بهدف الكشف عن العلاقة بين أساليب الضبط المدرسي وظاهرة العنف بين الطلبة الذين تعرضوا للضبط العنيف وغيرهم ممن لم يتعرضوا لذلك. أظهرت النتائج أن أساليب الضبط المدرسي المعتمدة على العنف تُمارس بدرجة متوسطة، وأن العنف في الجامعات الأردنية الرسمية يُمارس بدرجة متوسطة، كما أوضحت النتائج أن هناك علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين أساليب الضبط المدرسي وظاهرة العنف في الجامعات، وأنه توجد فروق دالة إحصائيًا في درجة ممارسة جميع أشكال العنف تُعزى لأساليب الضبط على اختلاف الجامعات الأردنية.

وحول عملية التنشئة الاجتماعية أجرى المالكي (2008) دراسة لتوضيح دور أثر التنشئة الاجتماعية في تحقيق الأمن الفكري، وكشفت عن الأهمية العالية لدور هذه الوسائل (الأسرة والمدرسة والمؤسسة الدينية والمؤسسات غير الرسمية كالإعلام بوسائله المختلفة، والنادي، والرفقة، والحي، والجمعيات) في تحقيق الأمن الفكري، كما بينت الدراسة أنه بالنظر إلى مدى ممارسة تلك المؤسسات لدورها، فإن أفراد الدراسة يرون أنها متوسطة في بعض الحالات، ومتدنية في كثير منها، مما يؤكد الفجوة الكبيرة بين درجة الأهمية ودرجة الممارسة الفعلية، بالإضافة إلى الدور الكبير للأسرة الذي يمكن أن تمارسه بفاعلية كبيرة.

أما دراسة القضاة (2006) حول دور برامج العنف في تحديد سلوك الشباب، التي أجراها على عينة من الشباب الأردني بلغت (351) فردًا بهدف توضيح دور أفلام العنف وبرامجه في تشكيل سلوكيات الشباب. أوضحت تأثيرات كبيرة على النواحي السلوكية لدى الشباب نتيجة لمشاهدتهم أفلام العنف ومسلسلاته ، كما بينت النتائج علاقة بين العمر وتلك التأثيرات في بعض النواحي السلوكية مثل: اضطرابات في التنفس، وأحلام مزعجة وكوابيس، والفزع والخوف، والرغبة في ارتكاب الجريمة، وحدوث اضطرابات نفسية، والشعور بالاختناق.

أما فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات، فقد أجرى الوريكات (1996) دراسة لآراء المواطنين نحو العقوبات المنصوص عليها في القانون الجزائي الأردني. بينت نتائجها أن هنالك إجماعًا على العقوبات المنصوص عليها في القانون الجزائي الأردني من قبل المبحوثين حول 14 جريمة، حيث طالبوا بعقوبات أشد. كما أن العديد من الجرائم، وعلى وجه الخصوص جرائم العنف، مرتبطة بالتسامح والتساهل، وأن العادات العشائرية مسؤولة عن مثل هذا التساهل. وطالب 79.4% من

أفراد الدراسة بتغيير شامل في قانون العقوبات نحو مزيد من القوة والشدة. وتوصلت الدراسة إلى أن المواطن لو كان متيقنًا بالعقاب على ما تقترفه يداه، ولو أدرك مساءاته بالآخرين لتضاءلت نسب الجرائم المختلفة.

الدراسات العربية:

قام المطوع وحسن (2006) بإجراء دراسة بعنوان العنف في مجتمع الإمارات: أشكاله وأسبابه ونتائجه، على عينة بلغت (269) طالبًا وطالبة من طلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة، وهدفت للتعرف على مدى تعرضهم للعنف أو أحد أفراد أسرهم، وما إذا كانوا أنفسهم قد مارسوا العنف ضد الآخرين، ورؤيتهم لاستخدام العنف في التربية وآثاره السلبية والإيجابية، وسبل الحد من استخدامه. أظهرت النتائج أن مجتمع الإمارات ليس بعيدًا عن غيره من المجتمعات من حيث ممارسة العنف، وأن الفئات الضعيفة في المجتمع (المرأة والطفل) أكثر تعرضًا للعنف، وأن أفراد العينة تعرضوا للعنف من لدن جهات متعددة في الأسرة وفي المدرسة ومن قبل الزملاء، كما أن أفرادًا من عائلاتهم تعرضوا للعنف على مرأى منهم. كما أشارت النتائج إلى أن أفراد العينة مارسوا العنف ضد الآخرين أفرادًا أو من خلال (الشلة)، وأن مثل تلك الممارسة تنبع من أن العنف يولد العنف، وأن هؤلاء الذين يُمارس ضدهم العنف سيمارسون العنف ضد الآخر في يوم من الأيام. وأكدت الدراسة أهمية الحد من هذه الظاهرة من خلال التوعية بمخاطرها، وزيادة دور الجمعيات ذات النفع العام، وسن التشريعات الرادعة.

كما قام الفالح (2004) بدراسة بعنوان العنف والإصلاح الدستوري في السعودية. أشار فيها إلى أن القمع والقهر والإقصاء للمجتمع أفرادًا وجماعات، وحصر صناعة القرار بفئة معينة، وإبقاء الشعب بعيدًا عن القرارات التي تُتخذ في مجال السياسة الداخلية والخارجية في ظل تهميش لرأي الشعب، لا بُد أن يؤدي إلى قدر من الاعتراض الشعبي. مؤكدًا أن الاستبداد يُقابله القمع والكبت والقهر في كافة المستويات، وبالتالي فإن متنفساتها البديلة هي العنف في غياب المتنفسات المدنية السلمية، وأن وجود حالة من التظلم الاجتماعي والجماعي والحرمان النسبي لدى فئات وقطاعات، غالبًا ما يؤدي إلى انخراطهم في أعمال العنف، وأن الغالبية منهم تتركز بين العناصر الشابة.

وحول العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري أجرى زايد، وآخرون (2002) دراسة حول نطاق التفاعل مع الجيران. تبين أن حوالي نصف أفراد العينة يلجؤون إلى الانسحاب عن الجار أو إهماله أو تجاهله، ويلي ذلك التفاهم والتوجيه وبنسبة (39,4%)، ثم العقاب وبنسبة (5,8%)، ثم اللجوء إلى المعارف بنسبة (5,5%)، وبعد ذلك يأتي اللجوء إلى الشرطة بنسبة ضئيلة جدًا (1,5%).

ولضرورة وضع استراتيجية قومية لدراسة العنف وتنمية أساليب مواجهته من خلال عرض التراث النظري والواقعي في مجال العنف في الدراسات المصرية والأجنبية، أجرى السيد (2002) دراسة أبرزت نتائجها تزايد الاهتمام العالمي والمؤسسات العلمية والتنفيذية بالدراسة العلمية لأشكال العنف وأساليب مواجهته، في مقابل تضاؤل الجهود البحثية للعنف في مصر والبلاد العربية، كما أشارت النتائج إلى إمكانية إيقاف العنف في بداية صدوره إذا شعر الجمهور أن السلطة استجابت لنداءاته،

واحترمت مشاعره، واقتصت له ممن اعتدى على حرماته، كما أن إيقاف سلوك العنف بالقوة، وكفاءة السيطرة عليه في الظاهر دون علاج أسبابه وجذوره، يؤدي إلى انفجاره بشكل مفاجئ من حين إلى آخر.

أما عبد الحافظ (2003) فعرض بدراسته لكتاب التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي لمؤلفه علي وطفة، حيث هدف من ذلك إلى التنبيه على خطورة ظواهر العنف والتعصب في العالم العربي. وأوضح أن العلاقة بين العنف والعدوانية والتعصب علاقة طردية، وتشكل هذه الظواهر المختلفة أخطر الأمراض الاجتماعية والثقافية التي يعانيها المجتمع العربي المعاصر، وأكدت الدراسة أن الواقع العربي المعاصر يشهد غيابًا واسعًا ومتزايدًا لحقوق الإنسان ونموًا لقيم العنف والتعصب، وأن الإنسان العربي يتعرض بصورة متنامية لمختلف أشكال الاضطهاد والتمييز والتسلط والقهر، وأن التربية العربية تُعيد إنتاج خطر هذه السلبيات.

وحول الانحراف والعنف في المجتمع، قام بهنام (1991) بدراسة تبين من نتائجها أن من العوامل المهمة في العنف الجماعي تعدد المصابين بانفعال واحد مشترك بينهم، لأن هناك تناسبًا طرديًا بين التزايد في عدد المنفعلين والحدة في انفعالاتهم، إذ تزداد حدة الانفعال كلما زاد المنفعلون به، وأن من عوامل العنف الجماعي المهمة أنه يدخل ضمن التكتل المنفعل مجرمون عنيفون، وجدوا في التكتل فرصة لإشباع كيفي لغرائزهم.

الدراسات الأجنبية:

أجرى اينقر (Iyengar, 2009) دراسة بعنوان: هل يؤدي تطبيق الاعتقال إلى تقليل العنف المنزلي؟ براهين من قوانين الاعتقال المقترحة والإجبارية، التي أجريت بناءً على إحصائيات الشرطة الفدرالية الأمريكية. وأشارت الدراسة إلى أهمية تطبيق القانون على الفاعلين بالعنف، كما أن تطبيق قانون الاعتقال على من يثبت قيامهم بالعنف، يقلل من حدوث هذه الظاهرة في المجتمع.

وأجرى كيلونزو وآخرون (Kilonzo et al, 2009) دراسة حول تشريعات العنف الجنسي في دول الصحراء الإفريقية: تعزيز العلاقات بين القطاعين الطبي والقانوني، التي اعتمد الباحثون فيها على ثلاثة مصادر: الدراسات المتوفرة عن مجتمع الدراسة، والأوراق البحثية التي نوقشت في مؤتمر حول تعزيز الربط بين الصحة والإيدز في إفريقيا عام 2008م، وتجارب الباحثين من خلال دراسة القانون الكيني. وخلصت النتائج إلى أنه لا رعاية صحية للمعنفين جنسيًا، وليس هناك أي تعاون بين الخدمات التي تُقدم لهم وبين الأنظمة والقوانين والتشريعات المتعلقة بهذا النوع من العنف. وأوصى الباحثون بالحاجة إلى تعاون وترابط وتداخل القطاعات المختلفة من خلال استخدام المعلومات المتوافرة في القطاعين الصحي والقانوني، مشيرين إلى خلل واضح في معرفة كل قطاع عما يحدث في القطاع الآخر، ومن أمثلة ذلك ضعف العلاقة والترابط بين (الاغتصاب - القوانين).

كما قام روبرت وباريش (Robert & Barish, 2001) بدراسة بعنوان التشريعات والأنظمة التي تعالج موضوعات العنف في العمل في كل من الولايات الأمريكية وكولومبيا البريطانية. وخلصت النتائج إلى أن تفعيل القوانين الخاصة بحماية العاملين من العنف في مكان العمل، قد زاد من إدراك العاملين والجمهور العام وصناع القرار ووعيهم حول مخاطر العنف، كما أشارت إلى أنه مع حلول

عقد التسعينيات من القرن العشرين زاد وعي الناس وإدراكهم بضرورة الحد من ظاهرة العنف من خلال تطبيق الأنظمة والتشريعات.

وحول العولمة وأثرها في العنف ودور وسائل الاتصال في ذلك، أجرى ديفيتيك (Devetake, 2008)، دراسة أشارت نتائجها إلى أن ظهور وسائل الاتصال الحديثة والتغطية الفورية للأخبار (Instantaneous real - time news coverage) والأسواق المالية العالمية هي التي جعلت من السهل على الأشخاص ممارسة العنف بأشكال جديدة ومدمرة، وكذلك نشر العنف الانتقالي بين المجموعات ودعمه.

وحول أثر مؤسسات التنشئة والإعلام في العنف، أجرى كاليمونت (Calimont, 2001) دراسة أكد فيها ضرورة أن يضع المخططون الإعلاميون في اعتبارهم عددًا من النقاط لاختيار الوسائل والأشكال الإعلامية المناسبة لدى مخاطبتهم الجمهور في قضايا العنف المختلفة مثل: نوع الوسيلة الإعلامية، ودرجة انتشارها، ودرجة الصدق والجاذبية، وتناسب الوسيلة الإعلامية مع متغيرات الأمية، واللغة، والسن، ونوعية الجمهور المستهدف، وإمكانية وصول الرسالة الإعلامية للجمهور المستهدف. وهذا ما أكدته دراسة كل من فويجي وروسينبرغ وميرسي (Foege, Rosenberg & Mercy, 1995) على أن مشاهدة العنف في المنزل أو المدرسة أو الجامعة أو المجتمع المحلي، أو المعاناة من الانتهاك البدني أو الجنسي، يدفع الشخص إلى اللجوء للعنف كوسيلة مقبولة لحل المشكلات. في حين جاءت دراسة بوتومس (Bottoms, 1990)، لتوضح أهمية الرسالة الإعلامية الأمنية الموجهة للجمهور المشارك في العنف. وأكدت ضرورة اتباع ثلاث مراحل حتى يتحقق للإعلام الأمني الدور المطلوب منه في التوعية، وهي: أولًا نشر المعرفة، أي تغيير المعلومات غير الصحيحة والمجهولة، وتغيير الاتجاهات، أي المواقف غير المستحبة للجمهور وتقوية الاتجاهات المستحبة، وتغيير السلوك المخالف المتعلق بالجمهور إلى سوي بقدر الإمكان.

وحول دور التربية والأسرة قام لي وسوليفان (Lee & Sullivan, 1998)، بدراسة بعنوان العنف المجتمعي، والعنف التربوي، والعنف المنزلي: وجهات نظر المهمشين، كيف تستفيد النساء المعنفات من الخبرات التربوية، من خلال اعتمادهم على مقابلات شخصية مع النساء اللواتي تعرضن للعنف الجسمي. وخلصت الدراسة إلى أن النساء اللواتي تعرضن لسوء المعاملة خلال فترة الطفولة، كُن أكثر عُرضه للعنف أثناء الدراسة، وأن النساء اللواتي تعرضن للعنف أثناء الطفولة، وفي مرحلة الدراسة، كُن ينسحبن من الحياة الاجتماعية ويعانين بالتالي من الوحدة، وسوء التحصيل، وأن التعليم كان داعمًا قويًا لتحريرهن اقتصاديًا وشخصيًا، وأن التعليم أسهم في وجود تناقض لدى هؤلاء النسوة بين نظام المعتقدات لديهن وإحساسهن بقيمتهن وقدراتهن.

أما دراسة باول (Poweel, 2008) بعنوان أثر النظم المجتمعية في العنف الذكوري لدى السود في المجتمع الأمريكي، فأكدت أن الحل للخلاص من مظاهر العنف يكمن من خلال اجتثاث الأسباب الأصلية لهذا النوع من العنف، التي من أهمها التمييز في مختلف مجالات الحياة، والظلم الاجتماعي، والفقر، إضافة إلى عنف رجال الشرطة. وهذا ما أشارت إليه دراسة سترك وسجوارتس (Struch & Schwarts, 1989)، بعنوان العنف داخل المجموعة: اختلافه عن تحيز المجموعة، التي أجريت على عينة من الراشدين من الإسرائيليين قوامها (156) فردًا. وتوصلت إلى أن ثمة تحيزًا

للجماعة التي ينتمي إليها الفرد في عملية إدراك الصراع، كما كشفت أنه كلما زاد ارتباط الفرد بالجماعة والانتماء إليها زاد الميل نحو العدوان تجاه الجماعات الأخرى. ثُم دراسة لاندو (Lan-dau, 2003) التي أوضحت أن التعود على مظاهر العنف المختلفة قد ينتقل ويؤدي إلى زيادة مظاهر العنف ضمن المجموعات الداخلية (غير الأعداء) اعتمادًا على ملاحظات تمثلت بازدياد مظاهر العنف داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه.

أما جراسميك وآخرون (Grasmick et al, 1993) فقاموا بدراسة هدفت إلى اختبار إحدى نظريات الجريمة، والعلاقة بين ضبط الذات ومتغيرات التهور، والمهام السهلة والمخاطرة والتمحور حول الذات، التي أجريت على عينة عشوائية بسيطة من البالغين قوامها (395) فردًا من سكان ولاية أوكلاهوما الأمريكية. حيث أظهرت النتائج علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ضبط الذات المنخفض والفرصة لارتكاب السلوك الطائش، الأمر الذي يؤكد أهمية دور وسائل التنشئة المختلفة في حياة الأفراد.

وحول التغير المجتمعي، والتغير في العنف، والعلاقة بينهما، قام ستراوس وجيلز (Straus & Gelles, 1986) بدراسة بعنوان التغير المجتمعي والتغير في العنف الأسري من 1975 – 1985: من خلال دراستين مسحيتين. وأشارت النتائج إلى أن الانخفاض النسبي في مظاهر العنف خلال السنوات العشر، قد يعود إلى عدة أسباب منها: اختلاف وسائل الدراسة، ورفض التبليغ عن حالات العنف، والتغير داخل أنماط الأسرة، كما أنه قد يعود إلى صرامة واستخدام القوانين والأنظمة التي تُعالج هذه الظاهرة.

ملخص الدراسات السابقة:

بالعودة إلى مجمل الدراسات العربية والأجنبية السابقة، يتضح أن جميعها تطرقت إلى موضوعات مختلفة من العنف في العديد من المجتمعات، وأن العنف يصيب كل المجتمعات، وكل الجماعات، وجميع مجالات الحياة، حيث تشير النتائج إلى أن الضغوط العامة التي يعيشها الناس (الظروف الاجتماعية والاقتصادية) قد يكون لها أثرٌ واضحٌ في انتشار العنف، كما أن تطبيق الأنظمة والتشريعات يحد من انتشاره، وأجمعت العديد منها على الأثر الكبير لمؤسسات التنشئة المختلفة، ووسائل الإعلام، وعن دورها في التوعية من مخاطر العنف. كما بينت أهمية الدور المنوط بالجهات الرسمية، وضرورة تطبيق القانون، ومدى تأثير ذلك في الحد من هذه الظاهرة. وتأتي هذه الدراسة لتتقاطع مع الدراسات السابقة، من خلال توضيح أي من هذه العوامل له أثرٌ أكبر في انتشار ظاهرة العنف في المجتمع الأردني من وجهة نظر الطلبة الجامعيين.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن أثر القوانين، ومؤسسات التنشئة والإعلام، والضغوط العامة (الاجتماعية - الاقتصادية) في العنف المجتمعي في المجتمع الأردني. وبالتحديد فإن الدراسة الحالية تسعى إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1 - ما أثر العوامل الثلاثة (القوانين، ومؤسسات التنشئة، والضغوط العامة) في شيوع العنف

المجتمعي من وجهة نظر الطلبة الجامعيين؟
2 - هل توجد فروق دالة إحصائيًا (α=0.05) لكل من أثر القوانين، ووسائل التنشئة والإعلام، وعوامل الضغوط العامة في العنف المجتمعي من وجهة نظر الطلبة الجامعيين؟
3 - هل توجد فروق دالة إحصائيًا (α=0.05) لكل من (الإقليم، والجنس، والكلية، والمستوى الدراسي، ومستوى تعليم الأب والأم) على العوامل الثلاثة في العنف المجتمعي من وجهة نظر الطلبة الجامعيين؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من قلة الدراسات التي تناولت أسباب العنف المجتمعي في المجتمع الأردني خلال الأعوام القليلة الماضية، ولأنها الدراسة الأولى التي تبحث في أثر كل من القوانين، ومؤسسات التنشئة والإعلام، والضغوط العامة (الاجتماعية - الاقتصادية) في العنف المجتمعي، ما أن معظم الدراسات التي بحثت موضوع العنف في الأردن ركزت على العنف الطلابي داخل مؤسسات التعليم العالي الأردنية المختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية ارتباط العنف الطلابي داخل الجامعات بما يجري من عنف مجتمعي داخل المجتمع، وكون العنف داخل الجامعات قد يكون مسببًا للعنف المجتمعي، وقد يكون امتدادًا لما يجري داخل المجتمع من عنف. فهناك روابط بين السلوك المتهور لدى الطلبة الجامعيين، وأشكال أخرى من العنف، فمشاهدة العنف في المنزل أو المدرسة أو الجامعة أو المجتمع، أو المعاناة من الانتهاك البدني أو الجنسي، كل ذلك يدفع بالطالب إلى اللجوء للعنف كوسيلة مقبولة لحل المشكلات (Forege et al, 1995). ويرجع العنف إلى قنوات التنشئة التي تُمارس في الأسرة، أو تلك التي تقوم بها وسائل الإعلام (نصر، 2003، 111)، أشارت الإحصاءات الصادرة عن إدارة حماية الأسرة في مديرية الأمن العام أن عدد الحالات التي تعاملت معها الإدارة عام 2001 بلغت (564) حالة، ارتفعت في العام التالي إلى (661) حالة، ثم وصلت في العام 2003 إلى (1178) حالة (البداينة، وعبد الشقور، 2009). وإن التعرض المكثف للعنف من خلال وسائل الإعلام يُسهم في انتشار السلوك العنيف في المجتمع (كمال، 2002، 214)، وقد يخلق شخصيات سلبية (السنوي، 2002، 277). ومن المتوقع أن تؤدي نتائج الدراسة في جانبيها النظري والتطبيقي للعنف المجتمعي ومسبباته إلى وضوح الرؤية حول كيفية إعداد برامج متخصصة للحد من هذه الظاهرة المجتمعية.

التعريفات الاجرائية:

العنف المجتمعي: ويُعبر عنه بأنه مجموعة من السلوكات، أو الأفعال التي تُمارس بصورة سلبية، بهدف إحداث الأذى الموجه إلى الأشخاص، أو الممتلكات على شكل جماعي عشائري أو مناطقي.
الضغوط العامة: وهي مجموعة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي قد تكون مسؤولة عن إحداث العنف المجتمعي الواردة في أداة القياس المستخدمة في هذه الدراسة.
مؤسسات التنشئة: وهي مجموعة الأفعال والتصرفات التنشيئية الموجهة إلى أفراد المجتمع سواء أكانت بفعل الأسرة أو دور العبادة أو وسائل الإعلام المختلفة، والمقاسة في أداة القياس المستخدمة

في هذه الدراسة.
القوانين: مجموعة التشريعات المعمول بها في الدولة والدور الحكومي في تطبيقها والمقاسة في أداة القياس المستخدمة في هذه الدراسة كمسبب للعنف.

الطريقة والإجراءات:

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة المسجلين في جامعة الحسين بن طلال، ومن مختلف محافظات المملكة، والبالغ عددهم (7187) طالبًا وطالبة حسب الإحصاءات الرسمية في وحدة القبول والتسجيل، واختيرت عينة الدراسة من (12) شعبة دراسية من شعب متطلبات الكلية الإجبارية والاختيارية في كليات الجامعة المختلفة، وذلك لضمان تنوع العينة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2009 - 2010، وبواقع (486) طالبًا وطالبة، ويوضح الجدول رقم (1) توزيع أفراد الدراسة.

جدول رقم (1): توزيع أفراد الدراسة تبعًا لمتغيرات:
الإقليم، والكلية، والجنس، والمستوى الدراسي، وتعليم كل من الأب والأم

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الإقليم	شمال	70	14.4
	وسط	143	29.4
	جنوب	273	56.2
الكلية	إنسانية	247	50.8
	علمية	239	49.2
الجنس	ذكر	207	42.6
	أنثى	279	57.9
المستوى الدراسي	أولى	177	36.4
	ثانية	151	31.1
	ثالثة	88	18.1
	رابعة فأكثر	70	14.4
مستوى تعليم الأب	أمي	31	6.4
	يقرأ ويكتب	79	16.3
	ثانوية فأقل	201	41.4
	دبلوم	67	13.8
	بكالوريوس فأكثر	108	22.2

مستوى تعليم الأم	أُمية	75	15.4
	تقرأ وتكتب	82	16.9
	ثانوية فأقل	184	37.9
	دبلوم	87	17.9
	بكالوريوس فأكثر	58	11.9

أداة الدراسة وصدقها وثباتها:

بعد الرجوع إلى الأدب النظري حول العنف، وما تناقلته وسائل الاتصال الأردنية المختلفة، بخصوص تنامي ظاهرة العنف المجتمعي في المجتمع الأردني بشكل واضح خلال الأعوام القليلة الماضية، تم تطوير أداة لقياس أثر القوانين، ومؤسسات التنشئة والإعلام، وعوامل الضغوط العامة (الاجتماعية والاقتصادية) المسؤولة عن تنامي ظاهرة العنف المجتمعي في المجتمع الأردني، وتم عرضها على عدد من المحكمين من حملة درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، وعلم النفس، والسياسة، والقياس والتقويم، وطُلب اليهم إبداء الرأي حول سلامة الفقرات وملاءمتها لموضوع الدراسة، واعتبر إجماع (75%) منهم كافيًا لقبول الفقرة، حيث تكونت أداة الدراسة بصورتها النهائية من (61) فقرة من نوع ليكرت الخماسي، وتم حساب الثبات من خلال توزيع الأداة على عينة استطلاعية من طلبة الجامعة مكونة من (61) طالبًا وطالبة، وتم إيجاد معامل الارتباط بين الفقرة والمجال الذي تنتمي إليه، حيث تم قبول الفقرات إذا كان معامل الارتباط (0.25)، وتم حساب الثبات للأداة بطريقة كرونباخ ألفا، وقد بلغت قيمته (0.91) للأداة ككل، فيما بلغت لمجال أثر القوانين (عدد فقراته 20) (0.89)، ولمجال مؤسسات التنشئة (عدد فقراته 15) فقد بلغت قيمة معامل الثبات (0.87). أما لمجال الضغوط العامة و(عدد فقراته 26) فكان (0.88).

المعالجة الإحصائية:

تم إدخال البيانات باستخدام الرزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية (spss)، وأُعطيت الأوزان التالية: كبيرة جدًا (5) درجات، وكبيرة (4) درجات، ومتوسطة (3) درجات، وقليلة درجتان، وقليلة جدًا درجة واحدة، وللإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن السؤال الأول، ونموذج القياسات المتكررة لأن المتغيرات المقارنة على نفس العينة (عينات مترابطة)، واختبار (ت) للعينات المترابطة للإجابة عن السؤال الثاني، في حين استخدم تحليل التباين متعدد المتغيرات (MANOVA) للإجابة عن السؤال الثالث لوجود أربعة متغيرات مستقلة وثلاثة متغيرات تابعة.

النتائج ومناقشتها:

للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة الذي نصة: ما أثر العوامل الثلاثة (القوانين، ومؤسسات التنشئة، والضغوط العامة) في شيوع العنف المجتمعي من وجهة نظر الطلبة الجامعيين؟

فقد تم استخدام الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل من العوامل الثلاثة والجدول رقم (2) يبين ذلك.

جدول رقم (2): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المؤدية للعنف المجتمعي من وجهة نظر الطلبة

العامل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
القوانين	3.61	0.64
مؤسسات التنشئة	3.95	0.59
الضغوط العامة		
(اجتماعية - اقتصادية)	3.62	0.49

يتبين من الجدول رقم (2) أن الوسط الحسابي الأعلى بلغ (3.95) والخاص بمؤسسات التنشئة الاجتماعية، وهذا يعني أن الطلبة الجامعيين يرون أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية والإعلام لهما أثرٌ أكبر من عامل القوانين وعامل الضغوط العامة (الاجتماعية - الاقتصادية) في شيوع ظاهرة العنف المجتمعي في المجتمع الأردني، حيث جاء الوسط الحسابي لهما متقاربًا بواقع (3.61، و3.62) على التوالي، علمًا بأن الوسط الحسابي للعوامل الثلاثة جاء مرتفعًا، وتتوافق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة العدوي (2002) بأن الحرمان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وغياب الدولة والتنشئة تؤدي إلى العنف، كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة المالكي (2008)، ودراسة (Foege, & Rosenberg & Mercy, 1995)، ودراسة القضاة (2006) التي أكدت على أهمية مؤسسات التنشئة المختلفة، وعلى الدور الكبير لأفلام العنف، وبرامجه في تشكيل سلوكيات الشباب.

وللإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة الذي نصه: هل توجد فروق دالة إحصائيًا (α=0.05) لكل من أثر القوانين، ووسائل التنشئة والإعلام، وعوامل الضغوط العامة في العنف المجتمعي من وجهة نظر الطلبة الجامعيين؟ تم استخدام تصميم القياسات المتكررة (Repeated Measure De-sign)، علمًا بأنه تم إيجاد المتوسطات الحسابية المتحررة من عدد الفقرات لكل من العوامل الثلاثة، بحيث يتراوح المتوسط الحسابي لها من (1 - 5)، وذلك للتمكن من المقارنة بين هذه العوامل، حيث إن هذا التصميم يأخذ بعين الاعتبار أن المتوسطات الحسابية الثلاثة هي لعينات مترابطة، وليست مستقلة، والجدول التالي رقم (3) يوضح ذلك.

جدول رقم (3): نتائج استخدام اختبار قرين هاوس قايزر (Greenhouse - Geisser) للمقارنة بين المتوسطات الحسابية للعوامل الثلاثة (تصميم القياسات المتكررة)

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة
العامل	36.308	1.944	18.681	121.325	.000
الخطأ	145.144	942.636	.154		

يُلاحظ من الجدول رقم (3) فروقٍ دالة إحصائيًا بين المتوسطات الحسابية للعوامل الثلاثة، بمعنى أن الطلبة الجامعيين يرون اختلافًا بين العوامل الثلاثة في ظاهرة العنف المجتمعي، ولمعرفة موقع هذه الاختلافات، فقد تم استخدام اختبار (ت) للعينات غير المستقلة كما هو مبين في الجداول ذوات الأرقام (4، 5، 6)، بعد استخدام إجراء بنفروني وذلك للسيطرة على الخطأ من النوع الأول من خلال قسمة مستوى الدلالة على عدد الاختبارات المستخدمة.

جدول رقم (4): نتائج استخدام اختبار (ت) للعينات غير المستقلة للمقارنة بين المتوسط الحسابي لعامل الضغوط العامة وعامل القوانين

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
الضغوط العامة	3.62	0.49	0.63	485	0.55	0.57
القوانين	3.61	0.64				

جدول رقم (5):نتائج استخدام اختبار (ت) للعينات غير المستقلة للمقارنة بين المتوسط الحسابي الضغوط العامة وعامل مؤسسات التنشئة الاجتماعية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
الضغوط العامة	3.62	0.49	0.51	485	13.28	0.000
مؤسسات التنشئة	3.95	0.59				

جدول رقم (6): نتائج استخدام اختبار (ت) للعينات غير المستقلة للمقارنة بين المتوسط الحسابي لعامل القوانين وعامل مؤسسات التنشئة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
الضغوط العامة	3.61	0.64	0.56	485	12.8	0.000

مؤسسات التنشئة	3.95	0.95				

يُلاحظ من الجداول الثلاثة أعلاه أن موقع الفروقات جاء بين العوامل الاجتماعية - الاقتصادية وعامل التنشئة - الإعلام، وكذلك بين عامل الحكومة - القوانين وعامل التنشئة - الإعلام. بمعنى أن الطلبة الجامعيين يرون أن عامل التنشئة - الإعلام يسهم في تفشي ظاهرة العنف المجتمعي أكثر من العامل الاجتماعي - الاقتصادي، علمًا أن المتوسط الحسابي المتحرر من عدد الفقرات للعامل الاجتماعي - الاقتصادي بلغ (3.62)، في حين كان (3.95) لعامل التنشئة - الإعلام، وتتفق هذه النتيجة إلى حد ما مع نتائج دراسة نصر (2003) التي خلصت إلى أن العنف يرجع إلى قنوات التنشئة الاجتماعية، سواء تلك التنشئة التي تُمارس في الأسرة أو تلك التي تقوم بها وسائل الإعلام المختلفة.

كما يتبين من الجداول الثلاثة أعلاه أن الطلبة الجامعيين يرون أن عامل التنشئة - الإعلام يسهم في تفشي ظاهرة العنف المجتمعي أكثر من عامل الحكومة - القوانين، علمًا أن المتوسط الحسابي المتحرر من عدد الفقرات للعامل التنشئة - الإعلام بلغ (3.95)، في حين كان (3.61) للعامل الحكومة - القوانين، وهذا يوضح أن الأسباب التي لها علاقة بالعامل التنشئة - الإعلام لها أثرٌ أكبر في تفشي ظاهرة العنف المجتمعي مقارنة مع العاملين الآخرين، مع ملاحظة أن المتوسط الحسابي للمجالات الثلاثة كلٌ على حدة كان أعلى من (3.5) من (5)، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة الاجتماعية لآراء المواطنين نحو العقوبات المنصوص عليها في القانون الجزائي الأردني التي أجراها الوريكات (1996)، والتي بينت أهمية تطبيق القانون وتشديده. وهذا يعني أن لجميع هذه العوامل أثرًا كبيرًا في تفشي ظاهرة العنف المجتمعي من وجهة نظر الطلبة الجامعيين، واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة شتيوي وخيري والصمادي وأبو عرابي وكرادشة (2010) التي أشارت إلى مسببات العنف الطلابي ومنها: الأثر الكبير للأطر المرجعية (العشيرة)، واستمرار العمل بغير القانون الرسمي لحل الخلافات، وتعرض الشباب إلى العديد من الضغوط العامة. ويمكن تفسير النتيجة المتعلقة في السؤال الثاني، بناءً على ما تم اعتماده في المواقف التي تضمنها مقياس العنف المجتمعي، والمتمثلة بالواقع المُعاش للطلبة الجامعيين سواء أكان في الحياة العامة، أم الحياة الجامعية، وهذا ما قيس في الفقرات المتضمنة في المقياس. وأيدت هذه النتيجة الفكرة التي مفادها "أن الأردن كمجتمع إنساني قد شهد التحولات والتغيرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والثورة التكنولوجية، وعالم الفضائيات وغيرها، إن مثل هذا التحول مس واقع المواطن الأردني - خاصة الشباب - في الصميم. وأحدث هذا بدوره واقعًا جديدًا في الحياة العامة، ومن مؤشراته ظاهرة العنف المجتمعي" (البداينة وآخرون، 2009، 40). فالطلبة الجامعيون في وقتنا الحالي أكثر اهتمامًا وميولًا بما تقدم وسائل الإعلام من موضوعات في مجالات معرفية مختلفة، التي تُعد من الأدوات الثقافية الأكثر تأثيرًا في عالم أصبح الفكر الإعلامي يجتاح البيئة المحيطة بالفرد مقارنة بالحكومات والقوانين التي يقتصر تأثيرها على فئات معينة من أفراد المجتمع الإنساني، وبتعبير آخر فإن الإعلام بكافة أشكاله ومؤثراته أكثر تأثيرًا من المفاهيم ذات العلاقة بالحكومة والقوانين، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة اينقر (Iyen-gar, 2009) التي أشارت إلى أهمية تطبيق القانون وأثر ذلك من التخفيف من العنف. كما جاءت النتيجة السابقة متفقة مع نتائج الاستفتاء الذي أجرته وكالة جراسا نيوز (Gerasanews)[3] حول أهم أسباب انتشار

المشاجرات العشائرية في الشارع الأردني، ونُشرت نتائجه بتاريخ 2010/4/28، وأجاب ما نسبته (40%) منهم بأنها نتيجة ضعف القوانين الجزائية، في حين أجاب ما نسبته (21%) أنها نتيجة الاحتماء بالعشائر، وما نسبته (39%) بسبب أثر وسائل الإعلام.

وللإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة الذي نصه: هل توجد فروق دالة إحصائيًا (α=0.05) لكل من (الإقليم، والجنس، والكلية، والمستوى الدراسي، ومستوى تعليم الأب والأم) على العوامل الثلاثة في العنف المجتمعي من وجهة نظر الطلبة الجامعيين؟

فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين متعدد المتغيرات (MANOVA)، كما هو مبين في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7): تحليل التباين متعدد المتغيرات لمعرفة أثر متغيرات (الإقليم، والجنس، والكلية، والمستوى الدراسي، ومستوى تعليم كل من الأب والأم) على العوامل الثلاثة

المتغير	ويلكس لامبدا	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
الإقليم	.984	1.243	.282
الكلية	.992	1.506	.212
الجنس	.962	6.135	.001
المستوى الدراسي	.955	2.417	.010
تعليم الأب	.959	1.674	.077
تعليم الأم	.966	1.366	.191

يُلاحظ من الجدول رقم (6) وجود أثر لمتغيري الجنس والمستوى الدراسي على مُركب العوامل الثلاثة، ولمعرفة مواقع الفروق، فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي كما هو موضح في الجدول رقم (8). علمًا أن الجدول رقم (7) يبين عدم وجود أثر دال إحصائيًا للمتغيرات الأخرى.

جدول رقم (8): تحليل التباين الأحادي لمعرفة موقع الفرق بين متغيري الجنس والمستوى الدراسي على العوامل الثلاثة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة
الضغوط العامة	الجنس	2.839	1	2.839	12.263	.001
القوانين		1.097	1	1.097	2.652	.104
مؤسسات التنشئة		3.324	1	3.324	9.965	.002

الضغوط العامة	المستوى الدراسي	1.768	3	.589	2.545	.055
القوانين		2.820	3	.940	2.271	.080
مؤسسات التنشئة		6.201	3	2.067	6.197	.000
الضغوط العامة	الخطأ	109.267	472	.231		
القوانين		195.356	472	.414		
مؤسسات التنشئة		157.441	472	.334		
الضغوط العامة	الكلي	6502.114	486			
القوانين		6544.158	486			
مؤسسات التنشئة		7764.036	486			

يُلاحظ من الجدول رقم (8) عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين الذكور والإناث على عامل الحكومة - القوانين، في حين يوجد فرق ذو دلالة إحصائية على عاملي الاجتماعي - الاقتصادي، والتنشئة - الإعلام، ولصالح الاناث، حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكور للعاملين (3.53) و(3.84) على التوالي، في حين كان للإناث (3.69) و(4.03). بمعنى أن الإناث يرين أن عاملي الاجتماعي - الاقتصادي، والتنشئة - الإعلام لهما أثرٌ أكبر في تفشي ظاهرة العنف المجتمعي مقارنة بالذكور. وقد يتعلق ذلك بمدركات الطالبات الجامعيات لعاملي الاجتماعي - الاقتصادي والتنشئة - الإعلام بدرجة تفوق مدركاتهن لمجال الحكومة - القوانين في العنف المجتمعي مقارنة مع الذكور، ويمكن القول إن ميول الطالبات واهتمامهن المتزايد بمفاهيم الفقر والبطالة والزواج والعنوسة والطلاق والخلع والقهر الاجتماعي كعوامل اجتماعية واقتصادية، والفضائيات ولبرامج التلفاز والإذاعة والتفكك الأسري كعوامل التنشئة الاجتماعية ووسائل الإعلام، في حين يمكن تفسير النتيجة المتعلقة بعدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين الجنسين في العنف المجتمعي في مجال الحكومة - القوانين، أن نضج الطلبة العقلي لم يكتمل بعد لمثل هذه المفاهيم، وتتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة الطويل والقرعان (2009) حيث تبين أن توجهات الطلبة وآراءهم السياسية نحو دورهم في المجتمع، وتوجهاتهم وآراءهم السياسية نحو الآخرين، وتوجهاتهم نحو التركيبة الحكومية كانت أقل من 50%، وجاءت سلبية. أما دراسة عبد الله وأبو فخيدة (2009) التي هدفت إلى إلقاء الضوء على أهم مظاهر العنف ومدى انتشاره لدى عينة من طلبة جامعة القدس، فتتقاطع نتائجها مع نتائج هذه الدراسة، حيث تبين أن هناك فروقًا دالة إحصائيًا لمتغير الجنس ولصالح الذكور. في حين لم تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة ضمرة والأشقر (2009) حول أسباب العنف الجامعي، والحلول المقترحة من وجهة نظر طلبة جامعة إربد الأهلية، ولم يتبين فروق دالة إحصائيًا لمتغير الجنس.

أما فيما يتعلق بالنتيجة المتعلقة بوجود أثر دال إحصائيًا لعامل التنشئة - الإعلام في العنف المجتمعي يُعزى إلى متغير المستوى الدراسي، ولصالح طلبة السنة الرابعة على مجال التنشئة - الإعلام، فيمكن أن يُعزى إلى تراكم الخبرات المعرفية التي يتعرض لها الطلبة الجامعيون في السنة الرابعة،

سواء أكانت في الحياة العامة أم في الحياة الجامعية، وفي المقابل نجد نقص المعرفة والخبرة لدى طلبة السنة الأولى، وخصوصًا أن فقرات المقياس المستخدم في الدراسة الحالية تتضمن فقرات (مشكلات) حياتية أو عامة، ولا يمكن الوعي بها من قبل الطالب الجامعي إلا بمجموعة المواقف والخبرات التي يتعرض لها في الحياة.

كما يتضح من الجدول رقم (8) وجود أثر دال إحصائيًا لمتغير المستوى الدراسي على العامل التنشئة - الإعلام، ولمعرفة موقع الفرق، تم استخدام اختبار توكي للمقارنات البعدية، وكما هو مبين في الجدول رقم (9).

جدول رقم (9) نتائج استخدام اختبار توكي للمقارنات البعدية لمعرفة موقع الفروقات بين مستويات متغير المستوى الدراسي على عامل مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

المتوسط الحسابي	المستوى الدراسي	أولى	ثانية	ثالثة	رابعة فأكثر
3.83	أولى				*
3.98	ثانية				
3.96	ثالثة				
4.18	رابعة فأكثر				

يُلاحظ من الجدول رقم (9) أن موقع الفرق كان بين طلبة السنة الأولى وبين طلبة السنة الرابعة فأكثر، ولصالح طلبة السنة الرابعة فأكثر، حيث بلغ المتوسط الحسابي لطلبة السنة الأولى (3.83)، في حين بلغ لطلبة السنة الرابعة فأكثر (4.18)، وهذا يعني أن طلبة السنة الرابعة فأكثر يرون أثرًا أكبر لعامل التنشئة - الإعلام في تفشي ظاهرة العنف المجتمعي.

وقد يُفسر ذلك لأن طلبة السنة الرابعة فأكثر هم أكثر خبرة في الحياة العامة والجامعية، فهم نتاج مجتمع اعتاد ممارسة العنف المجتمعي، وبالمقابل فإنهم أكثر استفادة من الخبرات التي تعرضوا لها، مما أتاح لهم فرص الوعي بهذه الظاهرة.

التوصيات:

توصي الدراسة في ضوء نتائجها بما يلي:

1- تفعيل القوانين الجزائية، لتكون رادعة بحق من يُمارس العنف بأشكاله المختلفة.

2- الحد من تغول السلطة العشائرية التي يحتمي بها الكثيرون ممن يسهمون في تفشي العنف المجتمعي.

3- تحديث التشريعات المدنية ومراجعتها بما يسهم في تحسين الواقع الخدماتي والرواتب للعاملين في جهاز الدولة.

المراجع العربية:

إبراهيم، حسنين (1999). ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط2 أبريل ص ص237 - 283.

أبو الطيف، ديب (1983) القيم الأخلاقية والقانون العام، المعرفة مجلد22 ص ص63 - 104.

أبو زيد، محمود (1980) حول التأثير الاجتماعي لوظيفة القانون، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد8 عدد1، ص ص194 - 198.
البداينة، ذياب، وعبد الشقور، منال (2009). العلاقة بين الخصائص الشخصية والأسرية لدى طلاب الجامعة أثناء الطفولة وأشكال العنف الأسري، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مجلد24، عدد48، ص ص85 - 130.
البداينة، ذياب، والطراونة، اخليف، والعثمان، حسين، وأبو حسان، ريم (2009). عوامل الخطورة في البيئة الجامعية لدى الشباب الجامعي في الأردن. منشورات المجلس الأعلى للشباب ومركز إعداد القيادات الشبابية – عمان، الأردن.
بستيلو، جوزيف (1995). العنف والعجز والفردية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 132.
بهنام، رمسيس (1991). الانحراف والعنف في المجتمع: سببها وعلاجها، المجلة العربية للدراسات الأمنية، عدد12، ص ص107 - 118.
جابر، عبد الحميد وكفافي، علاء الدين (1996). معجم علم النفس والطب النفسي، جزء 8، دار النهضة العربية، القاهرة.
الجعفراوي، إيناس (2002)، دراسة بيولوجية على مرتكبي السلوك الإجرامي، المؤتمر السنوي الرابع "الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري"، المجلد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
جلبي، خالص (1998). سيكولوجية العنف واستراتيجية الحل السلمي، دار الفكر المعاصر، بيروت.
الحسن، إحسان (2008). علم اجتماع العنف والإرهاب: دراسة تحليلية في الإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.
حريز، عبد الناصر (1996). الإرهاب السياسي (دراسة تحليلية)، مكتبة المدبولي، القاهرة.
الخولي، محمود (2006). العنف في مواقف الحياة اليومية: نطاقات التفاعل، سلسلة قضايا العنف (1)، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة.
دائرة الإحصاءات العامة (2011). التقرير الربعي للبطالة في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.
الراهون، محمد (1998). الاستراتيجية الأمنية التنموية للشيخ زايد بن سعيد آل مكتوم، في ندوة الأمن والتنمية، القيادة العامة لشرطة دبي، مركز البحوث والدراسات، ص ص144 - 204.
زايد، أحمد، ونصر، سميحة، وعبد الحميد، محمد، والعتر، فكري، وغالب، هالة (2002). العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، منشورات أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مجلد1.
السنوي، معتصم (2002). العنف والعدوان في برامج التلفاز وأثره في تنشئة الطفل العربي، مجلة التربية، العدد 142، السنة 31، ص 277.
السيد، أماني (2002). حلقة نقاش حول المعالجات الدراسية لظاهرة العنف في المجتمع، المؤتمر السنوي الرابع، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري، مجلد3، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
السيد، عبد الحليم (2002). نحو استراتيجية قومية لدراسة العنف وتنمية أساليب مواجهته في

المجتمع المصري، دراسات عربية في علم النفس، مجلد1، عدد4، ص ص11 - 28.
شتيوي، موسى، وخيري، مجد الدين، والصمادي، جميل، وأبو عرابي، غازي، وكرادشة، منير (2010). العنف المجتمعي في الأردن، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صندوق دعم البحث العلمي، عمان.
شكور، جليل (1997). العنف والجريمة، الدار العربية للعلوم، بيروت.
ضمرة، جلال والأشقر، وفاء (2009). أسباب العنف الجامعي والحلول المقترحة من وجهة نظر طلبة جامعة إربد الأهلية، إربد للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص ص251 - 283.
عبد الحافظ، محمد (2003). التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي "مراجعة كتاب"، شؤون عربية، عدد114، ص ص251 - 254.
عبد الله، تيسير وأبو فخيدة، جمعة (2009)، اتجاهات طلبة جامعة القدس نحو العنف الجامعي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد52، ص ص549 - 599.
عبد الله، محمد (1998). البعد الأمني لمسيرة التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، في ندوة الأمن والتنمية، القيادة العامة لشرطة دبي، مركز البحوث والدراسات، أبحاث ندوة دبي، ص ص7 - 31.
العدوي، محمد (2002). أنماط العنف في العشوائيات ومحدداته في إطار المفاهيم المستجدة للأمن، المؤتمر السنوي الرابع، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري، مجلد1، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
العضايلة، أمين (2003). مبدأ المساواة أمام القانون في التشريع الأردني: دراسة مقارنة، مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد7 ص ص11 - 48.
علي، هشام (2006). استشراء العنف، الإرهاب، الحرب، والسلام، الحوار المتمدن، العدد 1742، على موقع http:// www.ahewar.org تاريخ الزيارة 5/ 4/ 2011.
عمر، معن خليل (2008). علم المشكلات الاجتماعية، الطبعة الثالثة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
عيروط، مصطفى (2009). علاقة أساليب الضبط المدرسي بظاهرة العنف في الجامعات الأردنية الرسمية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد53، ص ص139 - 177.
العيسوي، عبد الرحمن (1996). علم النفس الجنائي (أسسه وتطبيقاته العملية)، الدار الجامعية، الإسكندرية.
الفالح، متروك (2004). العنف والإصلاح الدستوري في السعودية، المستقبل العربي، العدد 308، ص ص6 - 24.
القضاة، محمد (2006). دور برامج العنف في تحديد سلوك الشباب: دراسة ميدانية، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد33، العدد 1، ص ص141 - 173.
الكردي، محمود (2002). السكن العشوائي والعنف الأسري، المؤتمر السنوي الرابع، الأبعاد

الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري، مجلد1، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
كمال، آمال (2002). الاتجاه نحو العنف لدى الأطفال، المؤتمر السنوي الرابع "الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري"، المجلد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
لوتاه، مريم (2003). الطرح الدولي لثقافة السلام، رؤية عربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 10 ص ص68 - 85.
ليله، علي (2002). تقاطعات العنف في إطار التحولات العالمية المعاصرة، المؤتمر السنوي الرابع، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري، مجلد1. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
المالكي، عبد الحفيظ (2008). نحو بناء استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب: دراسة وصفية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 16/ 4/ 1427 هجري.
المشيشي، محمد (2004). تفعيل دولة الحق، في التطرف ومظاهرة في المجتمع المغربي، ندوة لجنة القيم الروحية والفكرية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الندوات، الرباط 12 - 14 مايو 2004، ص ص215 - 262.
المطوع، محمد وحسن، طه (2006). العنف في مجتمع الإمارات: أشكاله وأسبابه ونتائجه، دراسة ميدانية على طلاب جامعة الإمارات العربية المتحدة، حوليات آداب عين شمس، مجلد34، ص ص921 - 971.
المواجدة، مراد (2010). عوامل الخطورة في العنف العشائري في الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.
نجيب، فريدون (1998). الأدوات الاقتصادية لتخفيف حدة التوترات الأمنية، في ندوة الأمن والتنمية، القيادة العامة لشرطة دبي، مركز البحوث والدراسات، ص ص32 - 56.
نصر، سمية (2003). العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المجلة الجنائية القومية، مجلد46، عدد2، ص 111.
الوريكات، عايد (1996) العقوبات المنصوص عليها في القانون الجزائي الأردني: دراسة اجتماعية في محافظة الكرك، مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد11 عدد3 ص ص273 - 309.
يوسف، منى (2002). نحو استراتيجية لمواجهة العنف في المجتمع المصري، المؤتمر السنوي الرابع "الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري"، المجلد الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

المراجع الأجنبية:

Bandura A. (1965). Inflence of Models: Reinforccment Contingencies on the Acquisiton of Immitative Responses. Personality and Social Psychology.

1: 589 - 590.
Bottoms A.E. (1990). Crime Prevenion Faction, The Policing and Society, New York, Pp.3 - 22.
Calimont D. (2001).Community Policing Implementation and Impacts, Conation Criminolgy, Canada, P.20.
Carlson B. (1997). A Stress and Coping Approach to Intervention with Abused Women. Family Relation. 46, 291 - 298.
Devetake Richard (2008). Globalizations shadow An introduction to the globalization of Political violence. In the Globalization of Political Violence, (Ed). Richard Devetake and Christopher W. Hughes, Routledge, USA. 1 - 26.
Forege WH. Rosenberg ML. Mercy JA. (1995) Public Health and Violence Prevention. Current Issues in Public Health, 1, 2 - 9.
Grasmick H. G. et al (1993).Testing the core empirical implications of Gottfredson and Hirschi's general theory of crime. Journal of Research in Crime and Delinquency. 30, 30 - 46.
Homans, G. C. (1972). Social Behavior: Its Elementary Forms. Rev. ed. New York: Harcourt Brace Jovanovich.
Iyegar Radha (2009). Does the Certainty of arrest reduce domestic violence? Evidence from mandatory and recommended arrest laws. Journal of Public Economics.93,85 - 98.
Kilonzo N.,Ndungu U.,Nthamburi N., Ajema C., Taegtmeyer M., Theobalad S., Tolhurst R. (2009). Sexual violence legislation in Sub - Saharan Africa: the need for strengthened medico - legal linkages. Reproductive Health Matters,17. (34) :10 - 19.
Landau Simha (2003).Societal Costs of Political Violence: The Israeli Experience, Palestine - Israel Journal,10, (1) , 28 - 35.
Lee A. & Sullivan M. (1998). Societal violence, Educational violence, and Domestic violence. Voices from the Margin speak out: How Battered Women make sense of their Educational Experiencec. A Dissertation submitted to the Graduate School in Partial fulfillment of the requirements for the Degree Doctor of Philosophy, New Mexico State University. New mexico.
Powell John (2008). The Impact of Societal Systems on Black Male Violence. Journal of Aggression, Maltreatment.16 (3).49, 311 - 329.
Robert C. & Barish MS. (2001). Legislation and Regulations Workplace

Violence in the United States and British Cloumbia, American Journal of Preventive Medicaine. 20 (2) ,149 - 154.

Straus M. & Gelles R. (1986). Societal Change and Change in Family Violense from 1975 to 1985 As Revealed by Tow National Surveys. Journal of Marriage and the Family,48,465 - 479.

Struch , N. & Schwarts, S. H. (1989). Intergroup aggression: Its Predictors and distinction from in group bias", Journal of Personality and Social Psychology, 56 (3) , 364 - 373.

Wilsin (1970). The Oxford dictionary of English proverbs. third edition , Oxford University Press. Pp. 22.

الهوامش

(1) الأمير الحسن بن طلال،(2010) في ندوة واقع العنف المجتمعي في الأردن، الأردنية للأنباء،www.alordonia.com 5-4-2010

(2) http://www.kwcpolls.net/projects.htm

(3) http://www.gerasanews.com/web/?c=117&a=27179

Societal Violence and its Relation to Laws, Socialization Institutions , and General Pressures from University Students' Perspective

Dr. Hashem Al-Taweel
College of Arts - Al-Hussein Bin Talal University
Ma'an - Jordan

Abstract

This study aims at investigating the relationship between societal violence, on the one hand, and laws, socialization institutions and general pressures (socio-economic factors), on the other from Al-Hussein Bin Talal University students' perspectives. The sample consists of 486 students enrolled at Al-Hussein Bin Talal University during the first semester of the academic year 2009/10. To this end, a questionnaire consisting of 61 Likert scale items was purposely developed by the researcher. Evidence of validity and reliability of the questionnaire items were provided.

Findings show that social socialization factors are more influential in the spread of societal violence than the general pressures (socio-economic factors). Results also show a statistically significant effect of the gender and academic level variables on the spread factors of the societal violence phenomenon.

Keywords: Societal Violence; Laws; Socialization Institutions; Socio-economic Factors, General Pres; Jordan.